الأمم المتحدة

A/C.6/71/SR.6

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
31 October 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٣٠

الرئيس: السيد دانون ..... (إسرائيل)

المحتويات

البند ٨٤ من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-17326 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٣٥

البند ٨٤ من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع) (A/71/169)

١ - **السيد حبيب** (إندونيسيا): قال إن الاحتكام إلى العدالة عنصر أساسي من عناصر الديمقراطية وإن سيادة القانون لا غنى عنها في الحفاظ على التماسك والاستقرار الاجتماعيين في البلدان المتعددة الإثنيات والمتعدد الأديان من قبيل بلده. وقد سنت إندونيسيا عدداً من الصكوك القانونية لتضمن لمواطنيها الاحتكام إلى العدالة. وثبت أن لجنة أمين المظالم التي أنشئت في عام ٢٠٠٠ لتيسير تقديم الشكاوى ضد مؤسسات الدولة والشركات العاملة في مجال الخدمات العامة تمثل سبيلا فعالاً لتيسير احتكام الجمهور إلى العدالة. وقد كانت المحكمة الدستورية، منذ إنشائها في عام ٢٠٠٣، السبيل المفضل للأشخاص للاعتراض على التشريعات إذا رأوا أنها تخالف الدستور أو تتعدى على حقوقهم الدستورية، وحدثت زيادة مطردة في القضايا التي رفعها مواطنون أمام المحكمة.

٢ - وأضاف قائلا إن أحد العوامل التي تحدد فعالية تنفيذ القانون على المستوى المحلي هي بناء القدرات والمساعدة التقنية، لا سيما للبلدان النامية. وقد اضطلعت إندونيسيا، من خلال المساعدة الفنية التي يسَّرتها أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بأنشطة عديدة لبناء القدرات، من بينها تدريب القضاة على التعامل مع قضايا استرداد الأصول، وتدريب المسؤولين القانونيين على صياغة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة.

٣ - وتابع كلامه فقال إن سيادة القانون، على المستوى الدولي، يجري اختبارها بشدة. فقد شُرد ستون مليون شخص بسبب النزاعات المسلحة، وهناك كثرة من أعمال العنف والإرهاب والظروف الاجتماعية - الاقتصادية الأليمة والكوارث الإنسانية. وستحل في سنة ٢٠١٧ الذكرى السنوية الخمسون لوجود فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي، ولا تلوح في الأفق نهاية لذلك الاحتلال، مع تزايد الشعور بالإحباط لدى الشعب الفلسطيني.

٤ - واستطرد قائلا إن منظومة الأمم المتحدة، بكل ما لديها من أدوات قانونية، تعمل بأقصى طاقتها. ويجب أن تعمل جميع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية ووكالاتها المتخصصة، وأن يُرى أنها تعمل، وفقا لأعلى معايير العدل والإنصاف. وإصلاح مجلس الأمن وتنشيط الجمعية العامة اللذان طال انتظارهما هما عنصران لهما أهمية بالغة في هذا الصدد. وتخضع جميع الدول، بصرف النظر عن حجمها وقوتها وظروفها، لأولية القانون ويجب أن تلتزم التزاماً تاماً بنظام دولي يقوم على القانون الدولي.

٥ - **السيد ميدينا ميخياس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلده يؤيد بلا تحفظ المساواة بين الدول في السيادة، بما يشمل الحصانة السيادية من الولاية القضائية؛ والحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير؛ والسيادة الإقليمية، وحق الدول في استخدام مواردها الطبيعية واستغلالها وإدارتها وفي اختيار نظامها السياسي والاقتصادي؛ وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية؛ والامتناع عن استعمال القوة؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. فتلك هي المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام دولي عادل ومنصف، تسوده سيادة القانون، والسلام، والتضامن بين الشعوب.

٦ - وأضاف قائلا إن الاحترام المطلق لسيادة القانون على الصعيد الدولي أمر أساسي للسلام. والمعاهدات المتعددة الأطراف والثنائية التي تختار فيها الدول بحرية سبل حل منازعاتها هي من بين مصادر القانون الدولي الأساسية. ويتسم بأهمية خاصة مبدأ حرية الدول في أن تختار آلية تسوية

المنازعات المنصوص عليها في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك واجب المنظمة أن تبذل كل ما بوسعها من جهود لمنع النزاعات. بيد أن أداء المنظمة الحالي كثيراً ما يحول دون انعكاس عملها انعكاساً حقيقيا في سيادة القانون في المجتمع الدولي. وبدون وجود نظام ديمقراطي داخل المنظمة، وتحديداً فيما يتعلق بصنع القرار في مجلس الأمن، يظل توطيد أركان نظام دولي تسوده سيادة القانون حلما طوباويا.

٧ - واستطرد قائلا إن الإفراط في تسييس مجلس الأمن وتكرار التذرع بأحكام الفصل السابع من الميثاق بشأن المسائل ذات الأهمية لبعض الدول يتناقضان تناقضاً سافراً مع سيادة القانون، ويسفران عن انتهاكات لسيادة الدول وعن احتلال عسكري. ومن المهم إجراء تحليل مستفيض للإطار التنظيمي للجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، مع مراعاة أن الجزاءات ينبغي أن تكون مجرد أداة مصاحبة لعمليات سياسية ترمي إلى تسوية النزاعات. وينبغي توسيع نطاق اختصاص أمين المظالم بحيث يشمل جميع لجان الجزاءات وذلك من أجل كفالة احترام سيادة القانون وتعزيز اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في تنفيذ نظم الجزاءات.

٨ - واختتم كلمته قائلا إن وفد بلده يشيد إشادة خاصة بعمل اللجنة السادسة في تعزيز القانون الدولي، وبعمل لجنة القانون الدولي في تدوين القواعد القانونية، وبعمل قسم المعاهدات بمكتب الشؤون القانونية في تحديث المعاهدات المتعددة الأطراف وتعزيزها.

٩ - **السيد مونسافنغ** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن سيادة القانون مبدأ أساسي لتقدم السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان في فرادى الدول وعلى الصعيد الدولي. وبلده طرف في أكثر من ٩٠٠ من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وتتجسد المعاهدات التي صدق عليها بلده في القوانين واللوائح المحلية وتنفذ بحسن نية. وقد كان اعتماد الدستور الوطني في عام ١٩٩١ وتعديله اللاحق نقطة التحول في حكم البلد، بحيث تحول من دولة قائمة على الأوامر التنفيذية إلى دولة قائمة على سيادة القانون. وفي عام ٢٠٠٩، اعتمدت الحكومة خطة رئيسية للقطاع القانوني ترمي إلى تعزيز القدرة والإجراءات والمعايير من أجل التطوير التشريعي، وتحسين المؤسسات القانونية، وتعزيز الوعي العام بحقوق الإنسان والمشاركة العامة في النظام القانوني. وتلتزم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى، والمنظمات الدولية والشركاء من أجل مواصلة تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

١٠ - **السيد سين** (ميانمار): قال إن ميانمار تسعى إلى تعزيز سيادة القانون على جميع المستويات من خلال الاضطلاع بسلسلة من الإصلاحات القانونية والقضائية. وأصدرت المحكمة العليا خطة استراتيجية تتناول تحديث المحاكم وإصلاح القضاء. وقد أنشئت مراكز معنية بسيادة القانون لتوفير المعرفة والمهارات والوعي العام بالقانون، من خلال منهج دراسي وتوعية هادفين، للمشتغلين بالمهن القانونية، وللقادة المجتمعيين، ولمنظمات المجتمع المدني. وتشمل الأنشطة الأخيرة للمراكز تقديم دورات تدريبية لإعداد مزيد من المدربين وتنظيم منتديات مجتمعية، ومناقشات مائدة مستديرة، ومحاكمات صورية. وسيكون هناك نظام إحالة لتمكين زوار فرادى المراكز من الاتصال بمقدمي الخدمات القانونية الموجودين حاليا. وستوفر المراكز مجموعة واسعة من المواد الدولية والقانونية وإمكانية الاطلاع من خلال الحواسيب المكتبية على الموارد الموجودة على الإنترنت.

١١ - **السيد راو** (الهند): قال إن المصطلح ''سيادة القانون'' لا يوجد تعريف له متفق عليه ومع ذلك فإن أحد مبادئه الأساسية هو أن كل إجراء تنفيذي يجب أن يكون له سند قانوني يدعمه. ولكن مجرد تدوين أو سَن قانون على المستوى الدولي أو المحلي ليس كافيا لتعزيز سيادة القانون. ويجب أن تصمد جميع القوانين أمام اختبار القيم الإنسانية الأساسية، ومن بينها المساواة في المعاملة والمشاركة والتمثيل، وينبغي أن تكون مفتوحة للاستعراض من أجل الحيلولة دون أن تصبح أداة للقمع. وتمثل كفالة وصول الدول الأعضاء إلى آليات التسوية السلمية للمنازعات الدولية عنصراً رئيسياً في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي.

١٢ - وأضاف قائلا إن الهند قد قبلت الولاية القضائية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية. وهي طرف في عدة معاهدات واتفاقيات متعددة الأطراف اعتُمدت تحت إشراف الأمم المتحدة. وينص الدستور على أن الدولة يجب أن توفر مساعدة قانونية مجانية للأشخاص المحرومين، واعتمد البرلمان تشريعا يقضي بتقديم المساعدة القانونية وخدمات قانونية أخرى للنساء والأطفال وذوي الإعاقة العقلية وضحايا الاتجار بالبشر والكوارث الجماعية والنكبات الطبيعية. وقد تمسك القضاء الهندي، في عدد من البيانات، بالأحكام الدستورية بشأن كفالة المساواة في الاحتكام إلى القضاء. واتخذت المحكمة الدستورية أيضا تدابير استباقية لتعزيز الاحتكام إلى العدالة. وبناء على توصية صدرت عن الحكومة مؤخراً، سيحدَّد إطار لمخطط لإعطاء الأولوية للقضايا التي تنطوي على ضحايا الهجمات التي تستخدم فيها الأحماض، ومعظمهم من النساء والفتيات.

١٣ - وفي الختام قال إن إحدى أشد الاحتياجات إلحاحاً هي جعل مجلس الأمن هيئة أكثر تمثيلاً بتحسين العضوية فيه. ويجب منح البلدان النامية صوتا حقيقياً في عملية صنع القرارات. فالمؤسسات العالمية يجب أن تجسد الحقائق المعاصرة وقواعد سيادة القانون تجسيداً تاماً لتمكينها من التصدي للتحديات الدولية بفعالية.

١٤ - **السيد إيرمان** (ليختنشتاين): قال إن عدة دول قد صدَّقت في الماضي على تعديلات كمبالا على نظام روما الأساسي بشأن جريمة العدوان، مما جعل عدد التصديقات ٣٢. وباجتياز الحد الأدنى البالغ ٣٠ تصديقا، يكون قد تم استيفاء متطلبات تفعيل الولاية القضائية للمحكمة على جريمة العدوان. وستكفل الولاية القضائية للمحكمة على هذه الجريمة إمكانية مساءلة الجناة على المستوى الدولي لأول مرة منذ محاكمات نورنمبرغ وطوكيو. وهذه خطوة هامة نحو سيادة القانون.

١٥ - وفيما يتعلق بتنفيذ المعاهدات المتعددة الأطراف، قال إن ليختنشتاين تعمل بهمة على التنفيذ المحلي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفيما يتعلق بإمكانية احتكام الجميع، بمن فيهم الأشد فقراً وضعفاً، إلى القضاء قال إن ليختنشتاين ستصدق قريبا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، الذي يمكِّن الأطفال تمكيناً كبيراً.

١٦ - وفي الختام أعرب عن الأمل في أن يعطي الأمين العام المقبل أولوية عالية لسيادة القانون باعتبارها لبنة بناء جميع ركائز الأمم المتحدة الثلاث وهي: السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية.

١٧ - **السيد موندانـدا** (زامبيا): قال إن قدراً كبيراً من التقدم قد أُحرز في توصُّل العالم إلى فهم مشترك لالتزامات الدول وواجباتها. ولكن من قبيل المفارقة أنه حتى مع تزايد الإجماع وتضاؤل أهمية المسافة المادية، اكتسبت عملية التوصل إلى اتفاق دولي دينامية جديدة كثيرا ما تؤخر وضع الصيغة النهائية للمعاهدات. ومن اللازم وضع أطر قانونية

ومؤسسية تجسد الركائز الأساسية لسيادة القانون بصيغتها الواردة في معاهدات شتى متعددة الأطراف.

١٨ - وأضاف قائلا إن زامبيا طرف في معاهدات كثيرة متعددة الأطراف تدعم سيادة القانون. وقد أوجد دستورها الجديد محكمة دستورية ومحكمة استئناف. وشرعت الحكومة في إجراء إصلاحات قضائية لتيسير تحديث القطاع القضائي ولتعزيز الاستقلالية والمساءلة والمرونة والإنصاف. وقد أظهر إجراء انتخابات في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٦ في أجواء السلام التزام بلده بركائز الديمقراطية وبمبدأ عدم قبول تغيير الحكومات من خلال الوسائل غير الدستورية.

١٩ - **السيد هاسيبي** (اليابان): قال إن محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار والمحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الدائمة للتحكيم حيوية لكفالة سيادة القانون والتسوية السلمية للمنازعات، وقد قدمت اليابان موارد بشرية ومالية على السواء لدعمها. وللحاجة أيضا إلى وجود موارد بشرية قوية في الميدان لتحقيق سيادة القانون، تقدم اليابان الدعم في ذلك المجال أيضا.

٢٠ - وأشار إلى دور الأمم المتحدة في تعزيز سيادة القانون وإضفاء الطابع العالمي عليها، فقال إن اليابان من المقرر أن تستضيف، في عام ٢٠٢٠، مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي سيتيح فرصة كبيرة لتوطيد سيادة القانون وتعزيزها.

٢١ - وتطرق إلى مسألة التدابير العملية التي اعتمدتها الحكومة اليابانية لتيسير الاحتكام إلى العدالة، فقال إن مركزاً للدعم القانوني، أنشئ في عام ٢٠٠٦، يشدد تشديداً خاصاً على تقديم المساعدة القانونية لمن يحتاجون إليها في المناطق التي يصعب فيها العثور على محامين وفي المناطق المتضررة بالكوارث الطبيعية من قبيل الزلازل التي حدثت في آذار/مارس ٢٠١١.

٢٢ - **السيد تاونلي** (الولايات المتحدة الأمريكية): وصف تعامل الولايات المتحدة مع تنفيذ المعاهدات المتعددة الأطراف، فقال إنها تنظر بعناية، قبل أن تبدأ المفاوضات بشأن معاهدة، في الالتزامات التي من المرجح أن تتضمنها وفي الكيفية التي يمكن بها تنفيذها. وهناك بالتالي عملية رسمية ترمي إلى كفالة أن تكون جميع الوكالات المسؤولة عن تنفيذ الاتفاق على إلمام به وبالإجراءات التي سيكون مطلوباً منها أن تتخذها. وهذا الانخراط المبكر يجعل للوكالات المعنية مصلحة أيضا في المشروع. ويتمثل جانب هام من جوانب عملية الاستعراض في إجراء تحليل قانوني لتحديد القوانين والسلطات التي ستعتمد عليها الولايات المتحدة لتنفيذ الاتفاق. وفي حالة عدم وجود السلطة، تحدد هذه الثغرات وتوضع خطط لتأمين السلطة الإضافية اللازمة لكي تصبح الولايات المتحدة طرفاً في المعاهدة. وقد ينطوي تنفيذ بعض المعاهدات على اتخاذ مسؤولي الدولة والمسؤولين المحليين إجراءات. وتحاول الحكومة الاتحادية، حيثما كان الحال كذلك، أن تنسق معهم، أثناء التفاوض على المعاهدات وأيضا بعد أن تصبح الولايات المتحدة طرفا فيها. وتسعى الولايات المتحدة أيضا إلى إشراك أصحاب المصلحة المعنيين من القطاع الخاص والمجتمع المدني قبل وبعد إبرام المعاهدات من أجل الاستفادة من منظوراتهما بشأن أنجع سبيل لصياغة المعاهدات وتنفيذها.

٢٣ - وتطرق إلى الاحتكام إلى العدالة، فأشار إلى أن الرئيس أوباما قد وقّع مذكرة في عام ٢٠١٥ تقضي بعقد اجتماع مائدة مستديرة مشترك بين الوكالات بشأن المساعدة القانونية. ونتيجة لذلك، جرى تعزيز البرامج الاتحادية الرامية إلى تحسين الحصول على سكن، وخدمات الرعاية الصحية، وعمل، وتعليم وإلى تحسين الاستقرار العائلي والسلامة العامة. وقد أوضحت دراسة أجريت في عام ٢٠١٤ في كلية القانون بجامعة بيركلي في كاليفورنيا أن

التدخلات القانونية من قبيل إلغاء السجل الجنائي تقضي على انخفاض دخل الأفراد الذين يعاودون الاندماج في المجتمع ويمكن حتى أن تعزز دخلهم. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخفض المساعدة القانونية تكاليف الرعاية الصحية من خلال التصدي لأحوال السكن التي تعتبر دون المستوى، وقد تقلل المدة التي يتعين على الأطفال أن يقضوها في رعاية مؤسسة.

٢٤ - واستطرد قائلا إنه يجري في بلده، الذي من حق واحد من كل خمسة من مواطنيه الحصول على مساعدة قانونية ولكن أكثر من نصف من يسعون إلى الحصول عليها لا يلبي طلبهم بسبب نقص الأموال، اتخاذ إجراءات من خلال تقديم المراكز الصحية المجتمعية مساعدة قانونية تتعلق بالصحة وتوفير تلك المراكز تمويلا لإقامة شراكات بين الأوساط الطبية والأوساط القانونية. وتوفر برامج المساعدة القانونية الممولة من الحكومة الاتحادية خدمات قانونية متخصصة من أجل تلبية احتياجات فئات سكانية معينة من قبيل جماعات السكان الأصليين.

٢٥ - وقال إنه يرغب، أخيرا، في تسليط الضوء على الحاجة إلى تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات وتبادل الآراء، مما ييسر تعلم الأقران من الأقران البالغ الأهمية. وثمة حاجة أيضا إلى القياس، من أجل فهم ما هو فعَّال وما هو غير فعال فهما أفضل. والقياس ليس محكا سياسيا مبهما، بل هو أداة للتحسين. وقد شارك فريق عامل اتحادي في مشاورة مجتمع مدني شارك فيها أكثر من ٣٠ خبيراً من جميع أنحاء الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ من أجل تحديد مؤشرات الاحتكام إلى العدالة الجنائية والمدنية. وقياس العدالة صعب ولكنه أمر اساسي، لأن الاحتكام إلى العدالة هو أساس أن تكون المجتمعات أكثر شمولا للجميع.

٢٦ - **السيد بيريرا** (سري لانكا): قال إن تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي يمثل مسؤولية مشتركة للدول الأعضاء. وسري لانكا، بصفتها أمة عانت مؤخراً من هجمات إرهابية ومن ثقافة الإفلات من العقاب، تعي تماماً الحاجة إلى سيادة القانون للعمل بالترادف مع استقلال القضاء والفصل بين السلطات.

٢٧ - وأضاف قائلا إن الحكومة الجديدة اضطلعت، منذ أن تغيرت الإدارة في عام ٢٠١٥، بإصلاحات هامة لتعزيز سيادة القانون. وبدأ تطبيق تعديلات دستورية بعيدة المدى للحد من صلاحيات الرئيس، واتُخذت تدابير لتعزيز البرلمان، بما في ذلك من خلال إنشاء لجان رقابية.

٢٨ - واستطرد قائلا إن الاعتراف بحقوق الضحايا، في أوقات الانتقال من النزاع أو القمع، يعزز الثقة المدنية ويقوي سيادة القانون. وأي انهيار في سيادة القانون يؤدي إلى انقسام اجتماعي وعدم الثقة في مؤسسات الدولة، ويعرقل تحقيق الأمن والأهداف الإنمائية، وييسر تكرار دورات العنف. وعلى الدول واجب ضمان عدم تكرار الانتهاكات، وإصلاح المؤسسات التي يثبت عدم قدرتها على منع التجاوزات. وعلاوة على ذلك، في المجتمعات التي يشيع فيها إحساس الإنسان بالإحباط وتكون فيها سيادة القانون مهددة، يتسم تمكين المرأة بأهمية خاصة.

٢٩ - وواصل كلامه قائلا إن سيادة القانون يجب، على الصعيد الدولي، أن تستند إلى نظام يرتكز على مبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمال القوة، والتسوية السلمية للمنازعات. وهذه المبادئ هي التي تحمي الدول التي لا تملك جيوشا أو قدرة عسكرية دائمة. ويتسم مبدأ المساواة في السيادة بأهمية خاصة، لأنه يكفل أن تتاح لجميع الدول فرصة متساوية للمشاركة في عملية وضع القانون الدولي. وهو يحمي أيضا

الدول النامية من خشونة العالم الذي يفتقر إلى المساواة. وقد أدت عوامل اجتماعية ودينية وفلسفية وثقافية محددة دوراً هاماً في تطور سيادة القانون في مناطق مختلفة. ولذا لا يمكن إنفاذ سيادة القانون من الخارج، ولا يمكن جعلها مطابقة لأمر خارجي يتجاهل الحقائق المحلية.

٣٠ - وأردف قائلا إن وبال الإرهاب ما زال يشكل تحدياً مباشراً لسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. إذ تُفقد آلاف من الأرواح، وتنهار حدود الدول، وما زال التاريخ الإنساني يمحوه تدمير الممتلكات الثقافية. بيد أن التقيد بالالتزامات الدولية بموجب معاهدات مكافحة الإرهاب وإظهار الإرادة السياسية اللازمة لاختتام المفاوضات بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي سيعززان سيادة القانون.

٣١ - وتابع كلامه قائلا إن تدوين القانون الدولي وتطويره يمثلان جانباً رئيسياً من جوانب سيادة القانون على الصعيد الدولي. وتقدم لجنة القانون الدولي مساهمة قيِّمة في هذا الصدد، وكذلك محكمة العدل الدولية، من خلال اجتهاداتها القضائية. ويثني وفد بلده على العمل الهام الذي يقوم به مكتب الشؤون القانونية في تعزيز عمليات وضع المعاهدات المتعددة الأطراف. وينبغي عدم إبخاس أهمية مشاركة الدول النامية في هذه العمليات، وقد ثبت بالفعل في كثير من الأحيان أن هذه المشاركة هامة لنجاح تلك العمليات. بيد أن تلك البلدان تواجه تحديات في ذلك الصدد، من بينها عدم كفاية الموارد المالية والإدارية، والافتقار إلى الخبرة القانونية. وللأمم المتحدة دور جوهري يجب أن تقوم به في ذلك الصدد بمساعدة الدول من خلال بناء القدرات.

٣٢ - **السيدة إرغوييو غونزاليس** (نيكاراغوا): قالت إن بلدها يناصر سيادة القانون ويسلِّم بمسؤولية الدولة عن الحفاظ على الديمقراطية والسيادة والشفافية والإنصاف في جميع المجالات. وقد أظهرت نيكاراغوا التزامها بإعادة حقوق السكان الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، مع التركيز بوجه خاص على حقوق الإنسان للنساء والأطفال. ويستمر العمل في نيكاراغوا بهدف إعادة حقوق جميع المواطنين في التمتع بالصحة والحصول على تعليم وعلى أرض والاحتكام إلى العدالة والعيش في سلام. وقد يسر وجود قدرة ممتازة على إدارة الاستثمار الأجنبي وإدارة المشاريع الاستراتيجية تحسين المالية العامة وتطوير البنى التحتية والبرامج الاجتماعية الرئيسية.

٣٣ - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يؤكد الحاجة العاجلة إلى تعزيز ودعم سيادة القانون على الصعيد الدولي، لا سيما في الأوقات المتأزمة الحالية. وتلتزم نيكاراغوا بأي مبادرة ستساعد على تغيير أسلوب العمل في الأمم المتحدة استجابة لتزايد الحاجة إلى منظمة ديمقراطية تخدم مصالح الأمن والعدل والسلام في العالم. وتمثل التسوية السلمية للمنازعات عن طريق الحوار والتفاوض الخيار الوحيد. ولا يساهم عمل محكمة العدل الدولية في تعزيز سيادة القانون وتوطيده ونشره فحسب، بل هو أساسي أيضا للوفاء بالالتزامات بكفالة المساواة بين جميع الدول في السيادة، وهو مبدأ أساسي من مبادئ الأمم المتحدة.

٣٤ - **السيد أندانجي** (كينيا): قال إن سيادة القانون لا يمكن أن تتحقق بدون نظام قانوني شفاف يتضمن ما يلي: قوانين متاحة للجميع بحرية ويسر، وهياكل إنفاذ قوية، وقضاء مستقل لحماية المواطنين من الاستخدام التعسفي للسلطة. وتمكّن سيادة القانون الشعوب والمؤسسات من تحقيق أحلامها وتطلعاتها، فرديا وجماعيا. وهي يمكن أن تطلق الإمكانات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمعات، وترتبط بأهداف بالغة الأهمية مثل الحد من الفقر والتنمية البشرية المستدامة وبناء السلام وحفظه

والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب.

٣٥ - وأضاف قائلا إن كينيا تواصل، على الصعيد الوطني، ترسيخ أحكام دستور عام ٢٠١٠. وهي تسير بثبات على الطريق نحو تمكين أفراد المجتمع من الحصول على المساعدة القانونية والاحتكام إلى القضاء في مجالي القانون الجنائي والقانون المدني على حد سواء؛ وتيسير المعالجة السريعة للقضايا؛ وإيجاد الثقة في النظام القضائي.

٣٦ - وختم كلامه قائلا إن عمليات بناء القدرات والأنشطة المتصلة بسيادة القانون ينبغي، لكي تكون فعالة، أن ترتكز على مبدأين هما تحديد الاحتياجات والأولويات وامتلاك زمام الأمور على الصعيدين المحلي أو الوطني. ويتطلب هذان المبدآن الشراكة والاحترام المتبادل بين المقدمين والمتلقين، مع مراعاة العادات والواقع السياسي والاجتماعي - الاقتصادي والقوانين في كل دولة متلقية.

٣٧ - **السيد بن مؤمن** (بنغلاديش): قال إن التصدي للإفلات من العقاب وضمان المساءلة والتخلص من مخلفات الماضي تتسم جميعها بأهمية حاسمة. وتحث بنغلاديش المجتمع الدولي على دعم العمليات القضائية وعمليات التحقيق على الصعيد الوطني من أجل مكافحة ثقافة الإفلات من العقاب في حالات الفظائع الجماعية المثبتة. وهي تلاحظ مع التقدير المساعدة المتخصصة والتقنية التي تقدمها الأمم المتحدة من أجل تيسير العدالة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وجنوب السودان ودارفور.

٣٨ - ومضى قائلا إن بنغلاديش، بوصفها دولة طرفا في نظام روما الأساسي، ترحب بجهود المحكمة الجنائية الدولية الرائدة في مجال كفالة المساءلة عن تدمير التراث الثقافي. غير أن المرحلة الحرجة الراهنة المتمثلة في بناء الثقة تتطلب ممارسة السلطة التقديرية بشأن توسيع نطاق اختصاص المحكمة ليشمل طائفة أوسع من القضايا. وتؤيد بنغلاديش بشكل خاص الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة عن العنف ضد النساء والأطفال أثناء النزاعات المسلحة، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة من غير الدول، من أجل تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام وتحرير الأطفال المجندين في النزاعات المسلحة وإعادة تأهيلهم.

٣٩ - وأردف قائلا إن تشجيع تنفيذ المعاهدات المتعددة الأطراف على الصعيد الوطني ينبغي أن يكون أحد الأنشطة الرئيسية للأمم المتحدة. وينبغي استحداث أدوات مناسبة لتقييم أثر عملها في الإصلاح القانوني والقضائي، وتحسين مرافق السجون والإصلاحيات، والعدالة الانتقالية. وقد قررت حكومة بنغلاديش مؤخرا توفير بطاقة معلومات للمشرّدين الذين نزحوا من ميانمار المجاورة ولا يحملون وثائق رسمية، وهذا من شأنه أن ييسر إمكانية لجوئهم إلى القضاء.

٤٠ - وختم كلامه قائلا إن بنغلاديش، مثلها مثل العديد من البلدان المحدودة الموارد، لا تزال تواجه التحدي المتمثل في وضع وإصدار تشريعات لتنفيذ السلسلة الكاملة من المعاهدات المتعددة الأطراف التي هي طرف فيها. وهي ترجو الحصول على دعم قائم على الاحتياجات وموجه نحو تحقيق النتائج من الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، لا سيما في شكل بناء القدرات.

٤١ - **السيدة بورحيل** (تونس): قالت إن إعداد الاتفاقات الدولية وتنفيذ أحكامها على أساس الالتزامات السيادية للدول يمكن أن يساعد على توثيق العلاقات بين الدول، وذلك تجسيدا لأحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة، وهو الاعتماد على الوسائل السلمية لتسوية المنازعات. ومن المهم العمل على تحقيق المزيد من الانفتاح والشفافية وتساوي فرص مشاركة البلدان النامية في صياغة المعاهدات والتفاوض بشأنها، بالنظر إلى التعقيدات التي ترتبط عادة بإعداد

الاتفاقات المتعددة الأطراف. وقالت إنها تلاحظ الدور المحوري الذي تضطلع به الأمانة العامة في تقديم المشورة في مجال بلورة الأحكام النهائية في الاتفاقيات المتعددة الأطراف وفي مجال كونها الجهة الوديعة لهذه الصكوك.

٤٢ - وأضافت قائلة إن هناك ترابطا عضويا بين تطوير سيادة القانون على الصعيد الدولي والمضي قدما في تطبيق القواعد المتعلقة بتعزيز هذا المبدأ على الصعيد الوطني. وبفضل النهج المسؤول الذي اعتمدته جميع الأطراف المعنية، تمكنت تونس من سن دستورها الثاني الذي يعد بمثابة حجر الزاوية لبناء مؤسسات ديمقراطية تماشيا مع مبادئ سيادة القانون والفصل بين السلطات والحكم الرشيد والمساواة بين التونسيات والتونسيين. وكان التزام النخبة بضرورة التغلب على التحديات التي شهدتها تونس خلال المرحلة الانتقالية دافعا مكّن من تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وقد أشاد العالم بالفعل بشفافية تلك العمليات، مما يدل على فرادة التجربة التونسية ويُظهر التزام التونسيين بمبادئ الحرية وسيادة القانون وسيادة الشعب. والآن، يلزم تجسيد مقتضيات الدستور من خلال تحسين مختلف الكيانات الدستورية والقضائية، وتعديل التشريعات الوطنية بما يضمن الحقوق الأساسية، وتنفيذ إصلاحات لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال. وتونس حريصة على تحقيق النقلة النوعية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وتوثيق التعاون مع الأمم المتحدة على أساس الحوار والشفافية.

٤٣ - **السيدة كانشافيلي** (جورجيا): قالت إن جورجيا نظمت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، مع عدد من الشركاء الآخرين، مناسبة أقاليمية خاصة رفيعة المستوى بهدف تبادل قصص النجاح بشأن الحكم المنفتح وإصلاح الإدارة العامة، وأعربت خلالها عن استعدادها لإطلاع الأطراف المهتمة على تجاربها.

٤٤ - ومضت قائلة إن جورجيا قامت، على مدى السنوات القليلة الماضية، بتنفيذ إصلاحات هامة تهدف إلى تعزيز سيادة القانون والشفافية والمساءلة الحكومية. وكان من الأولويات ضمان الاستقلال الحقيقي للسلطة القضائية من أي تدخل خارجي، وبناء ثقة الجمهور في النظام القضائي. ونتيجة للتدابير المتخذة، أصبح المجلس الأعلى للقضاء، وهو المؤسسة القضائية الرئيسية، أكثر ديمقراطية وانفتاحا وشفافية؛ وأُقر تعيين القضاة مدى الحياة؛ ووضعت معايير وإجراءات واضحة وموضوعية لتقييم القضاة. وركزت مجموعة أخرى من الإصلاحات على نزع الصفة السياسية عن مكتب رئيس هيئة الادعاء وتعزيز استقلاله المؤسسي. وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦، أقر البرلمان مجموعة من التعديلات على المدونات القانونية الرئيسية والصكوك التشريعية تنص على إمكانية إعادة فتح القضايا الجنائية في حالة صدور قرار ذي صلة من أي هيئة من هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، يمكن الآن لأي شخص أن يقدم دعوى إلى المحاكم الوطنية للحصول على تعويض مالي مناسب بناء على قرار من إحدى تلك الهيئات.

٤٥ - وأضافت قائلة إن سيادة القانون، إلى جانب العدالة، عنصر رئيسي من عناصر منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وتسوية النزاعات وبناء السلام، ومن عناصر تحقيق السلام والأمن في البلدان في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وتؤيد جورجيا وجود تفاعل بين النظم القضائية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية في مجال مكافحة الإفلات من العقاب. وبسبب احتلال منطقة تسخينفالي في أوسيتيا الجنوبية، تواجه حكومة جورجيا معوقات في إجراء أنشطة التحقيق في الأراضي المحتلة. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أذنت الدائرة التمهيدية للمدعي العام بالشروع في التحقيق في أي من الجرائم المندرجة ضمن اختصاص المحكمة

التي ارتكبت في أوسيتيا الجنوبية وما حولها في الفترة ما بين ١ تموز/يوليه و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وتواصل السلطات الجورجية تعاونها مع مكتب المدعي العام، وفقا للتشريعات الجورجية.

٤٦ - **السيد ساير** (ملديف): قال إن أي نهج لتعزيز سيادة القانون يجب أن يعالج مسألة القدرة الوطنية على الصمود: أي قدرة الدولة والمجتمع على تحمل الهزات النُظمية، سواء كانت خارجية أو داخلية، مفاجئة أو مستمرة. وتتحقق هذه القدرة من خلال إطار قانوني قوي ينشأ بتعزيز العمليات الديمقراطية وتعزيز الثقافة السياسية المنفتحة والتعددية، وهي مهمة تتطلب عقودا من الالتزام المستدام من جانب الجهات الفاعلة السياسية على الصعيد المحلي بدعم من الشركاء الدوليين.

٤٧ - واستطرد قائلا إن ملديف بدأت رحلتها نحو الديمقراطية في عام ٢٠٠٨ باعتماد الدستور الجديد. وتعمل الحكومة على تعزيز ثقافة احترام سيادة القانون من خلال التمسك بالفصل الدستوري بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدولة وتوفير جميع الضمانات اللازمة لمنع الممارسة التعسفية للسلطة.

٤٨ - وتابع كلامه قائلا إن التوحيد والشفافية والاتساق في تطبيق سيادة القانون أمور لا غنى عنها من أجل الحفاظ على ثقة الجمهور في النظم القانونية والقضائية. ويتطلب التطوير التدريجي والحفاظ على السلام والأمن وحماية حقوق الإنسان أطرا قانونية مستقرة. وقد دأبت ملديف على الحفاظ على الحقوق المكفولة دستوريا من خلال سن تشريعات محددة، بما في ذلك قانون صدر مؤخرا بشأن المساواة بين الجنسين يوفر سبلا للانتصاف.

٤٩ - وأردف قائلا إن تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي يتطلب التمسك في جميع الأوقات بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من البلدان. ويجب ألا تُستخدم حماية القواعد الآمرة كوسيلة للقيام بشكل مباشر أو غير مباشر بفرض نظم اجتماعية أو أيديولوجيات لدول أخرى على بلدان حدّد فيها الإطار المعياري من خلال عمليات ديمقراطية. ولا ينطبق الالتزام بالحفاظ على سيادة القانون على الدول فحسب، بل على المنظمات الدولية أيضا.

٥٠ - وختم حديثه بالقول إنه يجب الاعتراف في الوقت نفسه بأوجه القصور في قدرات الدول على الوفاء ببعض المسؤوليات الناشئة عن القانون الدولي. وتدعو ملديف إلى تقديم مساعدة مجدية وبناء للقدرات من المجتمع الدولي لإتاحة المشاركة على نطاق واسع وبشكل فعال في الأنشطة التي يضطلع بها المجتمع العالمي.

٥١ - **السيدة لانغرهولتس** (سلوفينيا): وصفت النهج الذي يتبعه بلدها في تنفيذ المعاهدات، فقالت إن أحكام المعاهدات يمكن دمجها مباشرة في النظام القانوني المحلي ما دامت المعاهدة تلقائية النفاذ. وفي التسلسل الهرمي للنصوص القانونية، تصنف الاتفاقات الدولية في مرتبة أعلى من الأحكام القانونية، على الرغم من أن النظام القانوني في سلوفينيا لا يعترف بأسبقية القانون الدولي على الأحكام الدستورية. وفي بعض المجالات، مثل القانون الجنائي، يجب تجسيد أحكام المعاهدات في النظام القانوني المحلي. والاتفاقات التي يبرمها الاتحاد الأوروبي ملزمة لسلوفينيا.

٥٢ - وتابعت كلامها قائلة إنه بالنظر إلى النتائج الهامة المترتبة على إبرام المعاهدات وتنفيذها، من الأساسي أن تكون المعارف والخبرات فيما يتعلق بقانون المعاهدات متاحة بسهولة وعلى نطاق واسع. وكمثال على الممارسات الجيدة في هذا الصدد، أشارت إلى كتاب عن قانون المعاهدات أعده محامون دوليون في سلوفينيا وهو متاح إلكترونيا مجاناً.

٥٣ - وأضافت قائلة إن سلوفينيا تشيد بالجهود الهامة التي تبذلها الأمم المتحدة في تحسين إمكانية الاحتكام إلى القضاء والحصول على المساعدة القانونية بالنسبة للعديد من ضحايا الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان. غير أن عدم الاستقرار والنزاعات والفقر والاستبعاد الاجتماعي والتمييز لا تزال تشكل جميعها تحديات خطيرة. وإمكانية الاحتكام إلى القضاء شرط مسبق لضمان المساءلة عن الانتهاكات والفظائع الجسيمة التي ترتكب ضد حقوق الإنسان. وتقدم المحاكم الجنائية الدولية إسهامات كبيرة في هذا الصدد، حيث توفر الملاذ الأخير للضحايا الذين لا يُسمع لهم لولا ذلك. وينبغي أن تصبح جميع الدول أطرافا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وأن تصدق على تعديلات كمبالا.

٥٤ - وختمت كلامها قائلة إن لكل شخص في سلوفينيا الحق في الحماية القضائية وإمكانية الاستعانة بمحام في القضايا الجنائية. وفي القضايا المدنية، تكفل التشريعات ذات الصلة إمكانية احتكام الفقراء إلى العدالة. وتعقد رابطة المحامين في سلوفينيا، مرة كل سنة، يوما خيريا يقدم فيه المحامون خدمات قانونية بالمجان لأي شخص في حاجة إلى هذه الخدمات. ويمكن للمجتمع المدني أيضا أن يساعد الأفراد بتوفير المعلومات والمساعدة القانونية: فعلى سبيل المثال، أنشأ محامون وطلاب قانون موقعا شبكيا تُقدم فيه المشورة بشأن المسائل القانونية مجانا. وقد تطورت هذه المبادرة الآن فأصبحت مركزا للمساعدة القانونية يستهدف الفئات المحرومة اجتماعيا.

٥٥ - **السيدة أباينا** (غانا): قالت إن دستور غانا لعام ١٩٩٢ يقوم على سيادة القانون، حيث يكفل أن تلتزم مؤسسات الحكومة بالأسس والمبادئ الواردة فيه. وقد تم تدريجيا ترسيخ مبادئ الفصل بين السلطات واستقلال المؤسسات الحكومية في الثقافة الوطنية على مر السنين.

٥٦ - وواصلت كلامها قائلة إنه يتعين في غانا التصديق على المعاهدات المتعددة الأطراف من خلال قانون صادر عن البرلمان أو قرار يؤيده أكثر من نصف الأعضاء. وبعد ذلك، يتعين إقرار صك تشريعي لإدراج المعاهدة في القانون المحلي. ويشارك في هذه العملية مختلف أجهزة الحكومة، مما يتطلب بذل جهود متضافرة لضمان أن يتجسد الالتزام الذي تعهد به البلد بالتوقيع على المعاهدة في التشريعات ذات الصلة التي يقرها البرلمان.

٥٧ - واستطردت قائلة إن الحصول على التمثيل القانوني والمساعدة القانونية منصوص عليه في الدستور ويعززه عدد من القوانين التشريعية. وقد استُحدثت آلية قوية للمساعدة القانونية، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، لضمان تمتع جميع مواطني غانا، ولا سيما الأشد فقرا والأكثر ضعفا، بإمكانية اللجوء إلى النظام القانوني على نحو عادل. والشخص الذي يحتاج هذه المساعدة يستفيد منها، على حساب الحكومة، بتمثيله عن طريق محام، بما في ذلك خلال الخطوات التمهيدية أو العرضية لأي إجراءات أو في التوصل إلى حل توفيقي لتجنب الإجراءات. ومن الأمثلة على هذه المساعدة برنامج يمنح السجناء في الحبس الاحتياطي إمكانية الحصول على تمثيل قانوني.

٥٨ - واختتمت كلمتها قائلة إن بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية يتسمان بأهمية بالغة لتحقيق الفوائد الكاملة للنهوض بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. ومما له أهمية في هذا الصدد الأنشطة والبرامج المضطلع بها في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه. وتوفر المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي تدريبا عالي الجودة ومواد بحثية لقاعدة واسعة من الباحثين والمحامين الحكوميين ومدرسي

القانون الدولي. وتشيد غانا بعمل مكتب الشؤون القانونية وتعرب عن تقديرها للمناسبات المتعلقة بالمعاهدات التي نظمت على مدى السنوات العديدة الماضية.

٥٩ - **السيد كاسترو كوردوبا** (كوستاريكا): قال إن وفد بلده يعتقد اعتقادا راسخا بأنه من الضروري تعزيز سيادة القانون واحترامها سواء على الصعيد الدولي أو الوطني كي يتسنى إحراز تقدم في تحقيق السلام والاستقرار والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وقد أبرزت تجربة بلده وأدلة مستمدة من التجارب الدولية أن البلدان التي يسود فيها القانون استطاعت تأمين ظروف معيشية أفضل لمواطنيها. وبالنسبة لكوستاريكا، وهي دولة ديمقراطية لا تملك جيشا وملتزمة بالتنمية، سيكون من المستحيل العيش في سلام دون الثقةِ المتأتية من سيادة القانون والحمايةِ التي توفرها الصكوك الدولية التي هي طرف فيها.

٦٠ - ومضى قائلا إن كفالة إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء، ولا سيما الفئات الضعيفة من السكان، واجبة على جميع الدول. غير أن أنماط الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي عرقلت الإمكانية الحقيقية للجوء إلى القضاء. وتعمل كوستاريكا على جعل هذه الإمكانية واقعا وضمان عدم ترك أي أحد متخلفاً عن الركب. وقد أنشأت لجنة قضائية، يتولى تنسيقها أحد قضاة المحكمة العليا وتضم ممثلين عن النقابات العمالية والسكان عموما، لضمان إمكانية لجوء الفئات الضعيفة إلى القضاء، مع تخصيص وحدات منفصلة لكل فئة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين واللاجئين، والسكان الأصليين، والأطفال والمراهقين. ومن نتائج عمل هذه اللجنة اعتماد سياسة لإتاحة اللجوء إلى القضاء للمنحدرين من أصل أفريقي، بهدف تصحيح الانتهاكات الممنهجة السابقة لحقوقهم.

٦١ - واسترسل قائلا إن احترام سيادة القانون يعني، على الصعيد الدولي، الامتثال التام للإطار القانوني الدولي. وتلتزم كوستاريكا بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية باستخدام الآلية القانونية التي يتيحها القانون الدولي. وتقوم محكمة العدل الدولية بدور بالغ الأهمية في تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية، وفي تطوير القانون الدولي وتعزيز سيادة القانون. ويجب على جميع الدول أن تتقيد بقراراتها بحسن نية. وإضافة إلى ذلك، تلاحظ حكومة بلده مع الارتياح أن المحكمة الجنائية الدولية تقدم تدريجيا إلى العدالة المسؤولين عن أسوأ الانتهاكات للقانون الدولي والجرائم ضد الإنسانية. وقال إن وفد بلده يحث جميع الدول التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي والتعديلات التي أدخلت عليه على القيام بذلك، مراعاة لمسؤوليتها تجاه ضحايا الفظائع الجماعية.

٦٢ - **السيدة موكاسا** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قالت إن السلطة القضائية في بلدها أحرزت تقدما مشجعا في تسوية القضايا المتراكمة في مختلف المناطق وكفالة إعمال حقوق المواطنين في الوقت المناسب. ولهذا الغرض، كُلف كل قاض بعدد أدنى من القضايا لإنجازها في غضون سنة. وزاد أيضا عدد قضاة المحكمة العليا وقضاة المحاكم الأدنى زيادة كبيرة جدا. وتعمل الحكومة على استحداث محاكم متنقلة في المناطق التي تفتقر إلى مرافق المحاكم والموظفين القضائيين، وهو تدبير من شأنه أن يقرب الخدمات القضائية كثيرا إلى الشعب ويخفض التكاليف.

٦٣ - واستدركت قائلة إن التدابير الإدارية وحدها لا يمكن أن تؤتي ثمارها إذا لم يكن هناك إطار قانوني لضمان الامتثال والإنفاذ والتنفيذ على نحو فعال. وبناء على ذلك، اتخذت الحكومة عددا من الخطوات لدعم الإجراءات الإدارية والسياساتية من أجل ضمان إمكانية لجوء الجميع إلى

القضاء. وخفضت القواعدُ الجديدة عتبة الأهلية للحصول على المساعدة القانونية، ووسعت نطاق تغطية المساعدة القانونية لتشمل العديد من المحتاجين، مثل الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة أو المرضى والأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة. وهناك أيضا مجموعة جديدة من القواعد والأنظمة لتوجيه مستخدمي المحاكم عن طريق إزالة أوجه غموض إجرائية معينة. وفي المسائل المدنية، ألغيت رسوم رفع الدعاوى إلى المحاكم بالنسبة للفقراء وأكثر الفئات ضعفا. ويهدف تشريع جديد سن في أيار/مايو ٢٠١٦ إلى معالجة آفة الفساد بطريقة أكثر فعالية.

٦٤ - وختمت كلامها قائلة إن الحكومة لا تزال، مع ذلك، تواجه بعض التحديات في سعيها إلى إتاحة إمكانية اللجوء إلى القضاء للجميع، ومن الأمثلة على ذلك الحاجز اللغوي. فمعظم القوانين باللغة الإنكليزية، وهي لغة لا يستطيع أغلبية المواطنين التخاطب بها بسهولة. وقد أعيقت الجهود الرامية إلى ترجمة قواعد وإجراءات المحاكم إلى اللغة السواحيلية بسبب عدم كفاية الموارد المالية. وتأثر استخدام المترجمين الشفويين لجلسات المحكمة أيضا بالمعوقات المتعلقة بالميزانية. وأخيرا، لا يبدي السكان اهتماما بالتماس الإنصاف أمام المحاكم بسبب الاعتقاد السائد بأن المحاكم هي للنخبة القليلة. وقالت إن حكومة بلدها تناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة في مواجهة هذه التحديات.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.